Journal of King Abdulaziz University: Arts and Humanities

Volume 33 | Issue 4 Article 12

8-31-2025

The Terms "Sā'igh" and "Aswa'gh" Concept and Usage in Linguistic Studies

Tayel Mohammed Ahmed Al-Sarayreh
Mutah University, AL-Karak, Jordan, tayel.sarayreh1@gmail.com

Follow this and additional works at: https://kauj.researchcommons.org/jah

Part of the Arts and Humanities Commons

Recommended Citation

Al-Sarayreh, Tayel Mohammed Ahmed (2025) "The Terms "Sā'igh" and "Aswa'gh" Concept and Usage in Linguistic Studies," *Journal of King Abdulaziz University: Arts and Humanities*: Vol. 33: Iss. 4, Article 12. DOI: https://doi.org/10.64064/1658-4295.1048

This Article is brought to you for free and open access by King Abdulaziz University Journals. It has been accepted for inclusion in Journal of King Abdulaziz University: Arts and Humanities by an authorized editor of King Abdulaziz University Journals.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٤)، ص ص: ٣٤٣ – ٣٧١، (٢٠٢٥م)
DOI: 10.64064/1658-4295.1048

مصطلحا (سائغ وأسوغ) المفهوم والاستعمالات في الدرس اللغويّ

طايل محمَّد أحمد الصرايرة

دكتوراه في الدراسات اللغويّة، دائرة الرئاسة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

tmas_81@yahoo.com
tayel.sarayreh1@gmail.com

المستخلص

يدرس هذا البحث مصطلحي سائغ وأسوغ في اللغة العربيّة، فعلى الرغم من شيوع هذين المصطلحين في الأحكام التقويميّة النحويّة في الدرس اللغويّ؛ إلاّ أنّهما لم يحظيا بدراسة تبيّن مفهومهما وأبعادهما في العربيّة، ولهذا يهدف البحث إلى بيان هذين المصطلحين لغة واصطلاحًا، ويسعى إلى كشف مظاهر استعمالهما في اللغة العربيّة، وضوابط هذا الاستعمال.

وتنبع أهمية البحث من كونه يناقش مسألة شائعة في الأحكام النحويّة التقويميّة، ولكنّها لم تنل حقها من البحث، ويبين مظاهر إطلاق هذه الحكم ومعاييره عند اللغويين، وما المصطلحات التي ترادفه في استعمالاتهم. ثم يكشف ضوابط استعمال هذين المصطلحين وصلتهما بالأحكام المعياريّة أو الذوقيّة في الدرس اللغويّ.

ويهدف البحث إلى بيان مفهوم هذين المصطلحين، واستقصاء مظاهر استعمالهما بما يكشف المسائل اللغويّة التي خضعت لسلطانهما، والتعرف على ضوابط العلماء ومعاييرهم في استعمال هذا الحكم، وبيان صلته بالأحكام المتصلة به في التقويم اللغويّ في الدرس اللغويّ العربيّ.

وقد سرت في البحث على المنهج الوصفيّ التّحليليّ من خلال تتبّع مظاهر استعمال هذين المصطلحين وتصنيفهما في مسائل وتحليلها من خلال استعراض أراء العلماء في المسائل التي حكم عليها بالسائغ والأسوغ.

الكلمات المفتاحية: حكم، سائغ، أسوغ، النوعيّ، التقويميّ.

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، أنعم علينا وأجزل، فجعلنا مسلمين مؤمنين، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله وأصحابه الأكرمين، أمّا بعد:

فيتناول هذا البحث صورة من صور الأحكام النّوعيّة التقويميّة في اللغة العربيّة، وهي حكم سائغ وأسوغ الذي أطلقه علماء اللغة في كثير من مواطن أحكامهم على الاستعمالات اللغويّة للحكم عليها من ناحية الجودة والمقبوليّة والبيان ودرجة قربها من أصول دراسة اللغة، فهذا الحكم النوعيّ التقويمي على صلة وثيقة بأصول دراسة اللغة.

وقد انطلق البحث من مشكلة شيوع هذا الحكم في المصادر اللغويّة، وعدم وجود دراسة خاصة بالحكم النوعيّ التقويميّ توضّح ماهيّته، ونشأته، وصور استعماله في اللغة العربيّة، حتى أنّني لم أجد أيّ إشارة له في الدراسات التي تناولت الأحكام النّوعيّة التقويميّة في اللغة العربيّة واختصت بها، مثل دراسة نزار الحميداوي الموسومة بـ: (الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليليّة)، ٢٠١١[١]. باستثناء إشارة مختصرة جاءت في كتاب الريامي الموسوم بـ:(المصطلحات التقييميّة في النظريّة النحويّة، الأصول والمفاهيم والعلاقات)،٢٠١٧[٢].

ويسعى البحث إلى تحديد ماهيّة الأحكام النّوعيّة التقويميّة في اللغة العربيّة، ومفهوم الحكم بشكل عام، ومفهوم مصطلحي السائغ والأسوغ في اللغة العربيّة، وزمن نشأتهما عند علماء اللغة وتأصيلهما، ثمّ البحث في مظاهر استعمالهما، ومعايير ارتباطهما مع الاستعمالات اللغويّة، وضوابط إصدار هذا الحكم، التي خولت اللغويّ العربيّ للحكم على عدد من الاستعمالات اللغويّة به، ثم عرض صور هذا الحكم في الدراسات اللغويّة العربيّة.

والبحث سيوجّه إلى دراسة الاستعمالات اللغويّة التي حكم عليها بحكم سائغ وأسوغ عند علماء اللغة، وتصنيف هذه الاستعمالات وتحليلها، وربطها بأصول دراسة اللغة والأفضليّة بين هذه المستويات، وذلك إلى جانب الضوابط والمعايير التي استند عليها علماء اللغة في إصدار هذا الحكم النوعيّ التقويميّ بالتزامن مع أحكام نوعيّة تقويميّة أخرى.

والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفيّ التّحليليّ من خلال البحث عن مواطن استشهاد علماء اللغة بحكم السائغ والأسوغ في الاستعمالات اللغويّة التي قاموا بمناقشتها وعرضها في

---

[١] الحميداوي، نزار، (٢٠١١م)، الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليليّة)، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ص١٩-١٣٢.

[٢] الريامي، محمود، (٢٠١٧م)، المصطلحات التقييميّة في النظريّة النحويّة/ الأصول والمفاهيم والعلاقات، ط١، عمّان، دار كنوز المعرفة، ص٣٢٣-٣٢٤.

مصـنفاتهم، ثم تحليل هذه الشـواهد وتصـنيفها للوصـول إلى معرفة ضـوابط هذا الحكم وأبعاده في الدرس اللغويّ.

وموضوع الأحكام النّوعيّة التقويميّة موضوع حظي بعدة دراسات، لكنّ هذه الدراسات لم تتناول حكم السـائغ والأسـوغ في اللغة العربيّة، ولم تتعرض له أو تذكره أو تعرج عليه بشـكل خاص، ومن الدراسات التي تناولت موضوع الأحكام النّوعيّة التقويميّة: (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ) لمحمد كاظم البكاء، ١٩٨٩، و(الأحكام التقويميّة في النحو العربي) لنزار الحميداوي، ٢٠١١، و(المصطلحات التقييميّة في النظريّة النحويّة) لمحمود الرياميّ، ٢٠١٧، و(الأحكام النّوعيّة والكميّة في النحو العربي) لصباح السامرائي، ٢٠١٢، ودراسة حسن المعموري الموسومة بـ: (نقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم- دراسة تأصيليّة)، ٢٠١٥، ودراسة محمود ياقوت الموسومة بـ:(التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه/ دراسة لغويّة)، ٢٠١٨، ودراسة سلامة السراحين الموسومة بـ:(أحكام التقويم اللغويّ في القراءات القرآنيّة)، ٢٠١٤، والذي عرض جملة من مظاهر هذه الأحكام في القراءات القرآنيّة.

والحقيقة أنّني لم أجد دراسة خاصة بحكم السائغ والأسوغ في اللغة العربيّة، وصور استعمال اللغويين العرب له فيما عدت إليه من مصادر ومراجع ودراسات وأبحاث، ولهذا يتميز هذا البحث في موضوعه عن الدراسات السابقة باختصاصه بمصطلحي السائغ والأسوغ في اللغة العربيّة، وعلاقتهما بالأحكام النّوعيّة التقويميّة الأخرى في اللغة، وقد اقتضت طبيعة البحث وموضوعه تقسيمه في مبحثين اثنين: أولهما مفهوم حكم السائغ والأسوغ ونشأته في الدرس اللغويّ، وثانيهما مظاهر استعمال حكم السائغ والأسوغ وضوابطه في الدرس اللغويّ.

المبحث الأول: مفهوم حكم (سائغ وأسوغ) ونشأته في الدرس اللغويّ

الأحكام اللغويّة في اللغة العربيّة مرتبطة ارتباطًا أصيلاً بأصول دراسة اللغة، فهي لا تنفك عن السماع أو القياس أو كليهما؛ إذ إنّ الأحكام من لواحق جمع المادة اللغويّة التي تمهّد الطريق أمام القياس لتعين اللغويّ في إصدار الأحكام اللغويّة بناءً على المعايير التي صاغها النحاة واللغويون بعد الاحتكام إلى النصوص اللغويّة المسموعة.

والأحكام اللغويّة في اللغة العربيّة لا تبتعد عن معنى التثبت والقطع والجزم، أو معنى الحكم على الشيء بأنّه من الواجب أن يكون على هذه الهيئة وليس تلك الهيئة، وكل ذلك يتطلب معرفة مسبقة بمعايير أو قواعد اللغة المصوغة بالاحتكام إلى النصوص اللغويّة المسموعة.

ولو طالعنا معاجم اللغة العربيّة وبحثنا فيها عن المعنى اللغويّ للحكم لوجدنا أنّها تتفق على مدلول أو معنى هذا المصطلح، فجميعها تتحدث أو تتفق على معنى الفصل والقطع والبت والقضاء

والصرف عن شيء والتوجيه إلى شيء آخر، ونلحظ ذلك عند ابن منظور في (لسان العرب)، ومنه قوله في المعنى اللغويّ للحكم: "العِلْمُ والْفِقْهُ والْقَضَاءُ بالْعَدْلِ، وَهُوَ مَصْدَرُ حَكَمَ يَحْكُمُ"[١]، فالحكم عنده متعلق بالعلم بالشيء والفقه به والقضاء عليه بالعدل.

ويتّجه المعنى اللغويّ للحكم عند الكفوي أيضًاإلى المعنى نفسه، ونجده يشبه ذلك بما يمنع الفرس ويبعدها عن الجموح، ومنه قوله: "الحُكْم في اللغة: الصرف والمنع للإصلاح، ومنه (حَكَمَة الفَرس)، وهي الحديدة التي تمنع عن الجموح، ومنه الحكيم؛ لأنّه يمنع نفسه عن هواها، والحُكْم أيضاً: الفصل والبت والقطع على الإطلاق"[٢]، وهو عند الزبيديّ متعلّق بتوجيه الشيء إلى وجه معين، وصرفه عن وجه آخر حتى لو تعددت الوجوه والآراء، ونجد ذلك في قوله: "الحُكْمُ، بالضَّمِّ: القَضاءُ في الشَّيْء بأنّه كَذا أَو لَيْس بِكَذا سواءٌ لَزِم ذلِك غَيْرَه أَم لَا"[٣].

ولا تبتعد الدلالة الاصطلاحيّة لمصطلح الحكم عن الدلالة اللغويّة للمصطلح نفسه، فعندما نطلق حكماً معيناً يكون المقصود متجهًاإلى أن نضع شيئًا في موطنه خوفاً من الوقوع في الخطأ أو اللحن، وعندما نطلق هذا الحكم بناءً على النصوص اللغويّة المسموعة نكون قد احتكمنا إلى القياس بالأدلة العقلية التي نثبت من خلالها وجوب هذا الوجه أو استحالته أو جوازه، ويتضح ذلك من قول الجرجاني: "الحُكْم: إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، وقيل الحُكْم: وضع الشيء في موطنه"[٤]، فهو عند العلماء ركن من أركان القياس التي تتفرع إلى: الأصل والفرع والحكم والعلة الجامعة[٥]؛

---

[١] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ)، (١٩٩٤م)، لسان العرب، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١/١٢، مادة (حكم).

[٢] الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت: ١٠٩٤هـ)، (١٩٩٨م)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمَّد المصري، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص٣٨٠.

[٣] الزبيدي، محمّد مرتضى (ت: ١٢٠٥هـ)، (١٩٦٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، د.ط، الكويت، دار الهداية، ٥١٠/٣١.

[٤] الجرجاني، علي بن محمَّد السيد الشريف (ت: ٨١٦هـ)، (د.ت)، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمَّد صديق المنشاوي، د.ط، القاهرة، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، ص٨١.

[٥] الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ)، (١٩٥٧م)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، ط١، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ص٩٣، وما بعدها؛ والسيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، (٢٠٠٦م)، الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية، مراجعة وتقديم: علاء الدين عطية، ط٢، دمشق، دار البيروتي، ص٨١.

ولهذا نجد العلماء قد قسّموا الحكم أقساماً عدة تتعلّق بالواجب والممنوع والحسن والقبيح والسائغ والجائز وخلاف الأولى، وغير ذلك من الأحكام[١].

وقد كانت نظرتهم في هذا التقسيم تتجه إلى وصف الاستعمالات اللغويّة ودقتها بالاحتكام إلى تقعيد محكم بنوه بعد النظر في نصوص لغويّة مسموعة، وقد جاءت هذه المسوغات لدمج الظواهر اللغويّة الخارجة عن القواعد اللغويّة في قوالب هذه القواعد، فذهب البصريون مثلاً إلى أنّ (نعم وبئس) فعلان بأدلة تتعلق بنصوص لغويّة مسموعة عن العرب، فهما يتصلان بعلامات الأفعال[٢]، وكذلك قرر علماء اللغة مثلاً أنّ للفاعل شروطاً وأحكامًا، منها: الرفع ووجوب التأخير عن الفعل، ومثله نائب الفاعل، وهذه الشروط أو الأحكام لازمة التطبيق عندهم، وهي إن اختلت، لا بد من تسويغ بإرجاعها إلى موقف لغويّ تتسم فيه بالسلامة اللغويّة[٣].

ولو دققنا النظر في مصطلح الحكم في الدراسات اللغويّة لوجدنا أنّه مرتبط بما يحصل من علاقة خفية بين الفرع والأصل، فالفرع تابع لأحكام الأصل، وأنا عندما أقول: كُسِرَ الزجاجُ، أكون قد حملت الفرع، وهو نائب الفاعل، على الأصل، وهو الفاعل[٤]، إذاً، فهو ما نحكم به على الظواهر اللغويّة التي نتعرض لها في المواقف المختلفة من حيث الفصاحة والشيوع والقلة والكثرة والضعف، وغير ذلك[٥].

والظواهر اللغويّة التي ندرسها إمّا أن نحكم عليها من خلال أحكام لغويّة ثابتة نابعة ومستنبطة من السماع أو القياس أو الأصول اللغويّة الأخرى، وهي في هذا الجانب تتعلق بالوجوب والرفع والنصب والجر والبناء والإعراب والتقديم والتأخير، وإمّا أن نحكم عليها من خلال أحكام لغويّة تتعلق باستعمالنا للغة، وما يتبع ذلك من تقويم لهذا الاستعمال أو ذاك، وهي في هذا الجانب تتعلق بالتقويم بأحكام السائغ والحسن والجيد والقوي والأولى والرديء، وغيرها.

ونجد عند البحث في المعاجم العربيّة عن ماهيّة التسويغ أنّ هذه المعاجم لا تختلف حول معنى السائغ أو الأسوغ، فقد جاءت جلّ هذه المعاجم للدلالة على معنى الإجازة أو التجويز، فالتسويغ يدل

---

[١] الاقتراح في أصول النحو، ص٣٠-٣١.

[٢] الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص٨٦، المسألة (١٤).

[٣] اللبدي، محمد سمير نجيب، (١٩٨٥م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، عمّان، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ص٦٥.

[٤] بابتي، عزيزة فوال، (١٩٩٢م)، المعجم المفصل في النحو العربي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٤٩٧.

[٥] الحديثي، خديجة، (٢٠٠١م)، المدارس النحوية، ط٣، إربد، دار الأمل، ص٢٩٨-٢٩٩.

على التجويز، وسوّغ تدل على (جوّز)، ومن ذلك قول ابن منظور: "سوغ: ساغَ الشرابُ فِي الحَلْقِ يَسُوغُ سَوْغاً وسَواغاً: سَهُلَ مَدْخَلهُ فِي الحلقِ. ...وَيُقَالُ: أَساغَ فلانٌ الطعامَ والشرابَ يُسِيغُه ... والأَجْوَدُ أَسَغْتُه إساغةً. يُقَالُ: أَسِغْ لِي غُصَّتي أَي أَمْهِلْنِي وَلَا تُعْجِلْني"[1]، وقول الفيروز أبادي في (القاموس المحيط) الذي جعل معنى ساغ له: بمعنى جاز له، ومعنى سوّغه: بمعنى جوّزه[2].

ويتضّح من خلال مطالعة كتب العلماء القدماء والبحث فيها حول لفظ (سوغ) أنّ هذه الكتب لا تبتعد كثيراً عن المعنى اللغويّ الذي قررته المعاجم العربيّة لهذا اللفظ، فجلّها تجعل سوّغ بمعنى جوّز، ويسوغ بمعنى يجوز، وسائغ بمعنى جائز، وقد تستخدم هذه الألفاظ جميعها للدلالة على معنى واحد يقودنا إلى الإجازة[3]، ومن ذلك ما ورد في تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ونص قوله: "... وَالثَّانِي وَالْأَوَّلُ مَجَازٌ، وَلَكِنَّهُ سَائِغٌ جَائِزٌ"[4]، فسائغ تؤدي مدلول جائز، وجائز تؤدي مدلول سائغ، وكذلك قوله: "... قَالَ الزَّجَّاجُ: هَذَا سَائِغٌ مِنْ جِهَةِ اللِّسَانِ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُتَّبَعَ مَا جَاءَ فِي الْأَسَانِيدِ الصِّحَاحِ مِنْ ذِكْرِ الْمِيزَانِ"[5]، أي بمعنى أنّه جائز مع وجود ما هو أولى منه.

وتستخدم العرب صيغة لغويّة مشتقّة من الجذر اللغويّ (سوغ) للدلالة على المفاضلة كصيغ المفاضلة الأخرى، نحو: أحسن وأذكى وأعلم وأشجع، وتذهب الدلالة في هذا الجانب إلى أنّ شيئين قد اشتركا في صفة، وزاد أحدهما فيها على الآخر، وقد يتلون معنى هذه الصيغة اللغويّة بحسب السياقات اللغويّة التي ترد فيها، ويتضح ذلك في قول ابن منظور: "... والأَولُ أَسْوَغُ فِي الْقِيَاسِ"[6]، الذي تذهب الدلالة فيه إلى الأفضلية، وقوله: "سوغ: ساغَ الشرابُ فِي الحَلْقِ يَسُوغُ سَوْغاً وسَواغاً: سَهُلَ مَدْخَلهُ فِي الحلقِ"[7]، الذي تذهب الدلالة فيه إلى الاستحسان.

---

[1] لسان العرب، ٤٣٥/٨، مادة (حكم).

[2] الفيروزآبادي، مجد الدين محمَّد (ت: ٨١٧هـ)، (٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ص٥٠٦، مادة (جوز).

[3] ينظر: ابن جني، أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ)، (١٩٩١)، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النجار، ط٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٩٣/١، ١٢٥/١، ٣٥٤/٢؛ والأنصاري، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دمشق، دار الفكر، ص٥٤٣؛ وحسن، عبّاس، (د. ت)، النحو الوافي، ط١٥، مصر، دار المعارف، ٤٩٥/٣، ٤٦٥/٤.

[4] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: ٦٧١هـ)، (١٩٦٤م)، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ٨٣١/١٤.

[5] تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ١٦٥/٧.

[6] لسان العرب، ٣٩٧/١٢، مادة (عرم).

[7] لسان العرب، ٤٣٥/٨، مادة (سوغ).

ولو دققنا في المؤلفات اللغويّة العربيّة بحثاً عن الدلالة الاصطلاحية لحكم (سائغ وأسوغ) لوجدنا أنّ هذه الدلالة لا تبتعد عن أن تكون درجة من درجات المفاضلة والاستحسان والتجويز والقوة بين استعمالات لغويّة يعتد بصحتها، فجميعها صحيح، لكن هذا الحكم اللغوي، أي (سائغ وأسوغ)، يعطي أفضليةً لهذا الاستعمال عن استعمال آخر، ومن ذلك قول أبو علي النّحوي: "والوجه الذي قبل هذا أسوغ وهو أن تقدر المحذوف قبل "إذا"..."[١].

والنظر في الاستعمالات اللغويّة من قبل علماء العربيّة كان في أغلب الأحيان يحتكم إلى معايير نوعية أساسها المفاضلة باستعمال مصطلحات كثيرة، منها: سائغ وأسوغ وجيد وأجود وحسن وأحسن، وغيرها، وذلك إلى جانب المعايير الكميّة المتعلقة بالكثرة والقلة والندرة، وغيرها[٢]، وهذه المعايير بشقيها لا يمكن أن تنفكّ عن بعضها، فهي في الأساس موضوعة للحكم على جودة الاستعمالات اللغويّة، والتفضيل بينها بجعل أحدها مقدماً على الآخر.

والمفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة بحكم السائغ والأسوغ واضحة بشكل جلي في كتب اللغويين العرب عندما تحدّثوا عن نظام لغويّ عربيّ يجيز استعمالين لغويين، ومن ذلك تعليق الزمخشري على حذف النون المؤكدة بقوله: "... وطرح هذه النون سائغ في كلّ موطن إلا في القسم؛ فإنّه فيه ضعيف، وذلك قولك: والله ليقوم زيد"[٣].

وقد يطلق اللغويّ العربيّ حكمه على جودة الاستعمالات اللغويّة بعد الاستناد على المعايير الكمية والنّوعيّة بشقيها، فيكون الحكم النوعيّ هنا نابعاً من حكم كميّ يتعلق بدرجة الشيوع، وذلك واضح في قول النجار: "...ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية سائغ عند الجمهور"[٤]، الذي جعل معيار الكثرة الذي يندرج تحت المعايير الكميّة، وهو رأي الجمهور، أساساً لقبول الاستعمال اللغويّ وتسويغه.

والملمح الأبرز في حكم السائغ والأسوغ أنّه من الأحكام النّوعيّة التقويميّة التي تعطي تفضيلاً لاستعمال لغويّ على آخر بعد الاحتكام إلى الأحكام الكميّة التي قررتها أصول دراسة اللغة، أو قد تمنحه مقبوليّة بين الاستعمالات التي يبيحها النظام النحويّ، وقد يأتي هذا الحكم النوعيّ بلفظ

---

[١] الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، (١٩٨٥م)، المسائل البصريات، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، القاهرة، مطبعة المدني، ٦٧١/١.

[٢] البكاء، محمد كاظم، (١٩٨٩م)، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، ص٢٠٤-٢٠٦.

[٣] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ)، (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ص٤٥٨.

[٤] النجار، محمد عبد العزيز (ت: ١٣٩٧هـ)، (١٩٩٩م)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٣٣٤/٣.

السائغ أو بلفظ الأسوغ ليفضل استعمالاً لغوياً على استعمال لغويّ آخر، وهذا لا يعني عدم صحة الاستعمال اللغويّ الآخر، فالاستعمالان صحيحان، لكن حكم السائغ والأسوغ فضل أحدهما على الآخر دون ردّ الاستعمالات الأخرى، ومن ذلك ما ورد في كتاب (التعليقة على كتاب سيبويه) للفارسيّ: "... فالتأويل الأول أسوغ لأنّ الكلام فيه على وجه لا إضمار فيه"[١].

إنّ النص السابق يقودنا إلى وظيفة لحكم السائغ والأسوغ، وهي أنّه وسيلة للحكم على التوجيهات النحويّة التي يبديها العلماء في المسائل اللغويّة، فالأسوغ ليس مقصوراً على الاستعمالات اللغويّة، بل قد يكون وسيلة للمفاضلة بين التوجيهات النحوية للعلماء بحقّ هذه الاستعمالات اللغويّة.

ومصطلح السائغ والأسوغ عند اللغويين العرب حكم ثانويّ، وقد يكون مقترناً بمرجعية القياس والاستعمال، نحو ما نجد عند ابن جني في أحد أحكامه، حيث قال: "... أنّ هذا غير جائز في القياس، ولا سائغ في الاستعمال"[٢]، وتتفاوت درجة الإلزام به من لغويّ لآخر؛ نظراً لاختلاف المدارس والمذاهب التي ينتمي إليها هؤلاء اللغويون، ومن ذلك قول ابن جني في كتاب (سر صناعة الإعراب) في مسألة زيادة الواو في باب الواو: "... إنّ الذي ذهبت أنا إليه أسوغ وأقل فحشًا ممّا ذهب إليه أبو الحسن"[٣].

ونجد عند التدقيق في الأحكام النّوعيّة التقويميّة التي أطلقها علماء اللغة للحكم على صحة الاستعمالات اللغويّة أنّ هذه الأحكام قد تترادف للدلالة على حكم واحد في أغلب الأحيان، نحو ما ورد في فصل تمييز الأعداد من كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للسيوطي: "...وَقَالَ الْفراء سَائِغ وَيجوز"[٤]، فربط سائغ بيجوز يدل على الترادف بين هذه الأحكام النّوعيّة.

والحقيقة أنّ لكلّ منها مدلولاً خاصاً به في أذهان اللغويين العرب، فقد وجدنا بعض الشواهد التي تثبت هذا المذهب، ومن ذلك قول ابن جني في كتاب (سرّ صناعة الإعراب): "...فالجواب :أنّ هذا غير جائز في القياس، ولا سائغ في الاستعمال"[٥]، فقد ربط حكم الجائز بالقياس، وحكم السائغ بالاستعمال، وهذا يعني أنّ درجة الأحكام النّوعيّة تتفاوت بتفاوت درجة ارتباطها بأصول دراسة

---

[١] الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، (١٩٩٠م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١، (د.ن)، ١٥٣/٢.

[٢] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (٢٠٠٠م)، سر صناعة الاعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشاركه في التحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٧٣/٢.

[٣] سر صناعة الاعراب، ٢٤٦/٢.

[٤] السيوطي، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، (١٩٩٢م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، القاهرة، المكتبة التوفيقية، ٣٤٦/٢.

[٥] سر صناعة الاعراب، ١٧٣/٢.

اللغة، فما ارتبط منها بالسماع أو القياس أقوى وأعلى درجة من الحكم المرتبط بالاستعمال، وما ارتبط منها بالسماع أو القياس يكون حكماً قطعياً لا مجال لمخالفته، وذلك على خلاف ما يرتبط منها بالاستعمال فقط أو بالقياس فقط، فقد يكون هذا الاستعمال صحيحاً من وجه من وجوه السماع أو القياس، ويؤكّد هذا ما وجدته في كتاب (شرح أبيات مغني اللبيب) للبغدادي: "...وكلاهما جائز عند الكوفيين، والأول جائز عند الفرّاء، والثاني سائغ عند غيره منهم"[١]، وهنا نلحظ النص على الفرق بين دلالة هذه الأحكام النّوعيّة.

استعمل علماء اللغة العربيّة الأحكام النّوعيّة لتقويم الاستعمالات اللغويّة منذ نشأة البحث في هذا المجال، ويظهر ذلك باستعمالهم لمصطلحات لغويّة تعمد إلى المفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة، وهي مصطلحات متفاوتة في كثرة الاستعمال من لغويّ إلى آخر، وقد وصلت إلينا هذه المصطلحات من خلال النصوص المنقولة عن اللغويين الأوائل، ومنها ما نجده في (طبقات فحول الشعراء) للجمحي، حيث قال: "... وَكَانَ ابْن أَبِي إِسْحَاق أَشد تجريدا للْقِيَاس، وَكَانَ أَبُو عَمْرو أوسع علما بِكَلَام الْعَرَب ولغاتها وغريبها"[٢]، وهنا نلحظ المفاضلة بأحكام نوعية بين ابن أبي إسحاق وأبي عمر ابن العلاء من ناحية الاعتماد على السماع والقياس في التقعيد للغة العربيّة، ويرجح الأستاذ الدكتور سيف الدين طه الفقراء أنّ يكون يونس بن حبيب هو من أسس منهج التقويم اللغويّ النوعيّ، وأنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو من أرسى دعائم هذا المنهج[٣].

إنّ التدقيق في مصادر رواة النشأة لا يوصلنا إلى أيّ استعمال لحكم (سائغ وأسوغ) عند الخليل في كتاب (العين)، ولا فيما نقله عنه سيبويه من أحكام؛ إذ إنّنا لا نجد عند البحث في كتاب سيبويه استعمالاً لحكم (سائغ وأسوغ) للدلالة على درجة من درجات القبول لهذا الاستعمال اللغويّ عن ذاك الاستعمال اللغويّ، فلم يستعمل سيبويه هذا الحكم للحكم على جودة وصحة ومقبوليّة الاستعمالات اللغويّة، كما لم يظهر هذا الحكم فيما نقله علماء اللغة العربيّة عن سيبويه من أقوال أو آراء.

ولعلّ النشأة الأولى لحكم (سائغ وأسوغ) في الدرس العربيّ قد برزت في القرن الرابع الهجريّ، فقد وردت إشارة واحدة لهذا الحكم عند ابن ولاد في المسألة الحادية والثلاثين بكتابه (الانتصار لسيبويه على المبرّد)، يقول فيها: "... وذلك أسوغ في القياس وأولى إن كانت المراعاة في هذا لما ينساغ في

---

[١] البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ)، (د.ت)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط١، بيروت، دار المأمون للتراث، ٢٧٥/٧.

[٢] الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلّام (ت: ٣٣٢هـ)، (د.ت)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط١، جدة، دار المدني، ١٤/١.

[٣] الفقراء، سيف الدين، (٢٠١٥م)، "من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه (المقتضب)"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الشارقة، مج١٢، (ع٢)، ص٣٢.

القياس فقط دون ما تتكلم به العرب"[١]، ويؤكد ذلك الإشـــارة الوحيدة لنقيض هذا الحكم، والتي وجدتها بلفظ (غير سـائغ) عند الزجاجي في (الإيضـاح في علل النحو) عند حديثه عن علة امتناع الأسماء من الجزم بقوله: "ودخولها على الأسماء غير سائغ، فامتنعت من الجزم لذلك"[٢].

ونجد بعد ذلك انتشارًا أوسع لحكم (سائغ وأسوغ) عند علماء القرن الرابع الهجريّ، فقد ذكر السيرافي في (شـرح كتاب سـيبويه) أربعة مواطن لهذا الحكم[٣]، وذكر أبو علي الفارسـي في كتابه (التعليقة على كتاب سـيبويه) موطنين للحكم نفسـه[٤]، وأربعة مواطن في (المسـائل البصـريات) تدل على استعماله لهذا الحكم[٥]، وموطنين في (المسـائل الحلبيات)[٦]، وثلاثة في (المسـائل العسكريات في النحو العربيّ)[٧].

أمّا ابن جني فقد استعمل حكم (سـائغ وأسـوغ) بشـكل واضـح، فقد ورد عنده في عشـرة مواطن في كتابه (سـر صـناعة الإعراب)[٨]، وفي سـتة مواطن في (المنصـف)[٩]، وسـتة مواطن أيضـاً في (الخصائص)[١٠].

وبعد ذلك نجد شيوعًا لهذا المصطلح لا سيما في القرن الخامس وبعده عند علماء العربيّة، وقد بلغ هذه الشيوع ما يقارب سبعين مسألة عند الشاطبي في شرحه المعروف. وهذا دليل على مدى انتشار هذا الحكم في الدرس اللغويّ.

---

(١) أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد (ت: ٣٣٢هـ)، (١٩٩٦م)، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص١٠١-١٠٢.

(٢) الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، (١٩٨٦م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط٥، بيروت، دار النفائس، ص١٠٦.

(٣) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٥٩/٤، ١٢/١، وص٣٣٨، وص٤٣٣.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه، ١٥٣/٢، ٢٤٩/١.

(٥) المسائل البصريات، ٦٧١/١، وص٦٨٤، ٨٢٠/٢، وص٨٤٠.

(٦) الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، (١٩٨٧م)، المسائل الحلبيات، تحقيق: الدكتور حسن الهنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ص١٩٤، ٢٠٧.

(٧) الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، (٢٠٠٢م)، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، د.ط، عمّان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ص٩٢، ١٠١، ١١٢.

(٨) سر صناعة الاعراب، ١٥٠/١، وص٣٠٦، ١٧٠/٢، وص١٧٣، وص٢٤٦، وص٢٦٤، وص٢٨٨.

(٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (١٩٥٤م)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، بيروت، دار إحياء التراث القديم، ص٥٢، ٧٠، ١٤٤، ١٧١، ٢٢٩.

(١٠) الخصائص، ٩٣/١، ص١٢٥، ٣٥٤/٢.

المبحث الثاني: مظاهر استعمال حكم (سائغ وأسوغ) في الدرس اللغويّ

أولاً- صور استعمال حكم (سائغ وأسوغ) في الدرس اللغويّ

اهتم علماء اللغة العربيّة بالأحكام النّوعيّة التقويميّة للاستعمالات اللغويّة، وقد فاضل هؤلاء العلماء بين جودة هذه الاستعمالات باستعمال هذه الأحكام، وقد وجدت أثناء البحث أنّ علماء اللغة قد استعملوا الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) بلفظ (سائغ) مرة، وهو الغالب، ولفظ (أسوغ) مرة أخرى، ولم أجد في كتب اللغة استعمالاً لهذا الحكم بلفظ (الأسوغ)، ولكلّ صورة من صور استعمال علماء اللغة للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) مدلول خاص في أذهانهم.

وتَعَدُّدُ صور هذا الحكم عند علماء اللغة نابع من فهمهم لمعايير الحكم على صحة الاستعمالات اللغويّة، وقد عرفنا سابقاً أنّ علماء اللغة قد أدركوا الأحكام النّوعيّة التقويميّة مبكراً، منذ نشأة البحث في اللغة، فكانت هذه الأحكام النّوعيّة التقويميّة ملمحاً بارزاً في كثير من المواقف اللغويّة التي تحدثوا عنها.

وقد ورد هذا الحكم النوعيّ التقويميّ بلفظ (سائغ) في مئات المواطن من استعمال علماء اللغة، منها ما وجدته عند ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب)، الذي ورد فيه الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) في عشرة مواطن، سبعة منها تدل على استعماله للحكم النوعيّ التقويميّ نفسه بلفظ (سائغ)، أحدها قوله في باب الواو: "...وكان ذلك مستقيما سائغًا"[1].

وهنا نلحظ أنّ ابن جني قد جاء بالحكم النوعيّ التقويميّ مع مصاحبة لغويّة تؤدي بنا إلى قبول الاستعمال اللغويّ؛ لكثرة استعماله واستقامته في اللغة، وكأنّ الاستقامة قد أعطت مبررًا قويًّا لاستساغة الاستعمال اللغويّ وقبوله بدرجة أقوى وأعلى من درجة الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغًا) منفردًا[2].

ومن مواطن الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) بلفظ (سائغ) ما وجدته في فصل القول في مهيمن عند المعري في (رسالة الملائكة)، حيث يقول: "... لكان ذلك مذهبًا سائغًا"[3]، وقد ورد الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) في ثلاثة مواطن بكتاب (رسالة الملائكة) للمعري.

---

[1] سر صناعة الاعراب، ٢٨٣/١.

[2] المصاروة، جزاء،(٢٠١٥م)، "المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغويّ عند سيبويه"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية: الجامعة الأردنية، مج٤٢، (ع١)، ص١٩٩-٢٠٢.

[3] المعري، أبو العلاء (ت: ٤٤٩هـ)، (١٩٩٢م)، رسالة الملائكة، تحقيق وشرح وضبط ومعارضة: محمد سليم الجندي، د.ط، بيروت، دار صادر، ٢٥٠/١-٢٥١.

ويرد الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) بلفظ (أسوغ) في واحد وأربعين موطناً فيما عدت إليه من مصادر ومراجع للغويين العرب، ويبدو أنّ استعمال هذا الحكم بلفظ (أسوغ) قد جاء لإعطاء أفضلية أو درجة أعلى من درجة الحكم الذي نحن بصدده عندما يكون بلفظ (سائغ)، فالسائغ يقابله ما هو أسوغ منه، فعند التدقيق في استعمال علماء اللغة العربيّة للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) لتصحيح الاستعمالات اللغويّة وتقويمها نجد أنّهم يجعلون لهذا الحكم مستويين يتفاوتان فيهما بدرجة القبول، فالسائغ عندهم يوجد ما هو أسوغ منه، والسائغ عندهم أقل درجة من الأسوغ.

ونلمح مثل ذلك في (المنصف) لابن جني، الذي ورد فيه ستة مواطن للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، خمسة منها بلفظ (أسوغ)، منها قوله في باب ما تجعله زائدًا من حروف الزيادة: "... وما جرى عليها من الأسماء سائغا؛ لأنّها في الزيادة أسوغ، وإليها أقرب"(١).

وكذلك ما وجدته في (شرح المفصّل) لابن يعيش، الذي ورد عنده الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) في تسعة مواطن، ثلاثة منها بلفظ (أسوغ)، منها حديثه عن نداء المضاف إلى ياء المتكلم، حيث قال: "... وإذا ساغ ثبوتُها في المنادى، كان ثبوتُها في المضاف إلى المنادى أسوغَ"(٢).

ويستعمل علماء اللغة العربيّة الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) بشكل منفرد من غير ربطه بمرادفات لغويّة في أغلب الأحيان، لكنّه في بعض الاستعمالات قد يرد مقروناً بأحكام نوعيّة تقويميّة أخرى قد تعطي المدلول نفسه، أو قد تأتي مؤكدة لحكم (سائغ وأسوغ).

ومن ذلك أنّ الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) قد ورد في أربعة مواطن في (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، وكان في جميع هذه المواطن مقروناً بأحكام نوعيّة تقويميّة أخرى، أولها في باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم: "...قال أبو سعيد: وهذا أسوغ وأقيس من الأشعريين"(٣)، وثانيها في باب علم ما الكلم من العربيّة: "... لأنه رائز سائغ ذكر اللفظ العام وإرادة البعض"(٤)، وثالثها في باب ما أجري مجرى ليس: "... والنصب في البيت جائز سائغ"(٥)، أمّا الرابع ففي باب ما ينتصب في الألف: "... وهذا جائز سائغ كما ذكرنا وبيّنا"(٦).

ذكرتُ سابقًا أنّ علماء اللغة العربيّة كانوا في استعمالهم للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) بلفظ (أسوغ) يرمون إلى تأكيد علو درجة وأفضلية الاستعمال اللغويّ عن الاستعمال اللغويّ المحكوم عليه

---

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص١٤٤.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش (ت:٦٤٣هـ)، (٢٠٠١م)، شرح المفصَّل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إيميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ٣٥٦/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٥٩/٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٢/١.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٣٣٨/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٣٣/١.

بالحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) بلفظ (سائغ)، وهم في استعمالهم لهذا الحكم بلفظ (أسوغ) بمرافقة أحكام نوعيّة تقويمية أخرى، نحو: أقيس، وأولى، وأقل فحشاً، وأحسن، وغيرها، أو بتمييز هذا الحكم النوعيّ التقويميّ بلفظ (أسوغ) بلفظ آخر يعطيه درجة أقوى وأعظم وأعلى عن الاستعمالات الأخرى، يؤكدون لنا مذهبهم في التمييز بين جودة الاستعمالات اللغويّة.

إنّ استعمال علماء اللغة للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) مع مرادفات لغويّة أخرى تؤدي المعنى نفسه، أو تؤكّده، أو هي في الأصل أحكام نوعيّة تقويميّة مستقلة قد استعملها العلماء للحكم على طرق أداء مستعملي اللغة وتصحيحها أو توجيهها، واضح في العديد من المواطن، فجاء الكثير من مواطن هذا الحكم النوعيّ التقويميّ على صورة أحكام مركبة، نحو: أسوغ مذاقاً، وأسوغ وأقل فحشاً، وأسوغ وأحسن، وأسوغ وأسلم، وأسوغ وأقيس، وسائغ سائغ، وسائغ أبداً، وسائغ مستمر، وسائغ لائغ، وسائغ هنا ومحتمل، وكثير سائغ، ومتقبّل سائغ، وسائغ دائر، ورائز سائغ، وغيرها.

ومن المواطن التي ذكرها علماء اللغة وكان فيها الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) مع مرادفات لغويّة ما ذكرته سابقاً في مواطن تم طرحها، والتي سأعززها بالمثال الآتي للتوضيح والاستزادة والتأكيد على أنّ استعمال مثل هذه المرادفات اللغويّة دليل على وعي اللغويين العرب لمستويات التقويم اللغويّ، التي أدركوها منذ نشأة البحث في اللغة، فقد ورد الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) عند أبي حيّان الأندلسي في ثلاثة وثلاثين موطناً بكتابه (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، كان في ستة منها مع مرادفات لغويّة، نحو ما ورد في باب نعم وبئس، حيث يقول: "... وهذا تأويل سائغ سهل، وفيه إبقاءُ نِعمَ على ما فيها من الإضمار وتفسير ذلك المضمر بالاسم المنصوب"[1]، وقد أجاز الاستعمال اللغويّ هنا سهولة التأويل الذي أبقى (نعم) على الأصل بتفسير المضمر بالاسم المنصوب.

بقي أن أقول في هذا الجانب أنّ ما يقابل ويعارض الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) عند اللغويين العرب ذكرهم لاستعمالات لغويّة لم يقبلوا أيّاً منها لتعارضها مع السماع أو القياس أو أصول اللغة الأخرى، وقد عبروا عن هذا الرفض لهذه الاستعمالات بتركيب (غير سائغ) مرة، وتركيب (ولا سائغ) مرة أخرى.

ونلمح استعمال اللغويين العرب لتركيب (ولا سائغ) في موطنين فقط وجدتهما في كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني، أحدهما قوله في باب النون: "... وهذا الذي ذهب إليه أبو إسحاق

---

[1] الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، (٢٠٢٤م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: الدكتور حسن الهنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، ١٠/ ١١٨-١١٩.

غير مرضٍ من القول، ولا سائغ في القياس، وقد ترك قول سيبويه والخليل، وخالفهما إلى خلاف الصواب"[١]، فالقياس لا يجيز ما ذهب إليه أبو إسحاق؛ كونه يعارض ما قرره سيبويه والخليل.

أمّا استعمال اللغويين العرب لتركيب (غير سائغ)، فنلمحه في عشرات من المواطن التي وردت في كتبهم ومؤلفاتهم، منها ما وجدته في مسألة الجازم لفعل الشرط وجوابه بكتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبري، وهو الموطن الوحيد عنده للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، وقد كان هذا الموطن بتركيب (غير سائغ)، حيث يقول: "... وَالْجَوَاب إنَّ عملَ الفعلِ فِي الْفِعْل غيرُ سائغٍ"[٢]، ونلحظ هنا ذكر حكم نوعيّ تقويميّ جديد يعارض الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، فلا يسوغ أو يجوز في اللغة أن يعمل الفعل في الفعل.

إنّ الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) لا ينفك عن الأحكام النّوعيّة التقويميّة الأخرى التي ذكرها اللغويون العرب، وقد جاءت هذه الأحكام النّوعيّة التقويميّة بناءً على فهم دقيق لاستعمالات اللغة ودرجة جودتها ومقبوليتها وقربها من أصول اللغة، كالسماع والقياس، وغيرها، وهي في الغالب تقوّم استعمالات لغويّة بعد النظر في معايير اللغة ودرجة مخالفة هذه الاستعمالات للمعايير والضوابط اللغويّة، أو بعد النظر في مراعاتها لضوابط الأصل والفرع والكثرة والشيوع والاستعمال اللغوي أو اللهجي، فما كان منها قريب مستساغ يقبل، وما كان منها قبيح منكر يرفض، مع تفاوت في درجات القبول والرفض بحسب صور الأحكام النّوعيّة التقويميّة المختلفة.

ثانيًا- مظاهر استعمال حكم (سائغ وأسوغ) وضوابطه في الدرس اللغويّ

ورد الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) في مواطن كثيرة في الدّرس اللغويّ، وتوزّعت مواطن استعمال هذا الحكم على استعمالات لغويّة ذات طابع صرفيّ، أو استعمالات لغويّة ذات طابع لهجيّ، أو تتعلق بلهجة أو لغة من اللغات المستعملة المنسوبة أو غير المنسوبة، أو استعمالات لغويّة ذات طابع نحويّ، أو استعمالات لغويّة تتعلق بالقراءات القرآنيّة.

ومن الممكن أن نلمح استعمال الحكم النوعيّ التقويميّ للحكم على استعمالات لغويّة ذات طابع صرفيّ عند علم الدين السخاوي المقرئ في باب الواو بكتابه (سفر السعادة وسفير الإفادة)، الذي ورد فيه الحكم النوعيّ التقويمي (سائغ وأسوغ) في موطن واحد، وقد جاء هذا الموطن بلفظ (أسوغ)، وذلك في قوله: "... قال أبو الفتح: (ولأبي علي أن يقول: إنّ الذي ذهبت إليه أنا أسوغ وأقل فحشاً من الذي ذهب إليه أبو الحسن؛ فإنّي، وإن قضيت بأنّ الفاء واللام واوان، وكان هذا لا نظير

---

[١] سر صناعة الاعراب، ٢/ ١٧٠-١٧١.

[٢] العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ)، (١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، ط١، دمشق، دار الفكر، ٥٢/٢.

لـه..."[١]، ويتلخّص الخلاف هنـا في أنّ بعض العلمـاء يرون بـأنّ الألف في كلمـة (واو) واو في الأصل، وأنّ الكلمة كلها مركبة من الواو؛ لأنّ العرب لم تملها، وأنّ البعض الآخر من العلماء يرون بأنّ ألف (واو) منقلبة عن ياء لعدم وجود النظير من كلام العرب، وقد انتصـــر للفريق الأول على الفريق الثاني بما ورد عن سيبويه من أنّ الألف إذا كانت عيناً، فإنّها أكثر ما تكون منقلبة عن واو، وهنا نرى أنّ الفريق الأول قد احتج بمعيار الشـيوع في الكلام أو الحكم، وأنّ الفريق الثاني قد احتج بعدم وجود النظير في اللغة.

ومن ذلك أيضًـا ما ورد عند أبي الفداء في فصل في حكم أوائل الكلم بكتابه (الكناش في فني النحو والصرف)، حيث قال: "وأمّا امرؤ فخففت الهمزة من آخره بالحذف لكثرة الاستعمال...لأنّ حذف هذه الهمزة سائغ أبدًا"[٢]، وهنا نلحظ تأكيد الحكم النوعيّ التقويميّ بلفظ يدل على الزمان المستمر للدلالة على جواز حذف الهمزة من آخر (امرؤ) لكثرة الاســـتعمال، وهو أمر ســـائغ في اللغة على مرّ الأزمان، فالأصل في (امرؤ) (مرء)، وما حصل فيه هو نقل لحركة الهمزة إلى الراء، ومن ثم حذف الهمزة وتعويضـها بهمزة الوصـل التي ثبتت بعد أن عادت الهمزة[٣]، وقد ورد الحكم النوعيّ التقويميّ (سـائغ وأسـوغ) في موطنين عند أبي الفداء في كتابه (الكناش في فني النحو والصـرف)، علماً بأن هذا الحكم قد جاء مؤكدًّاً بلفظ (أبداً) في موطنين فقط عند علماء اللغة فيما عدت إليه من مصـــادر ومراجع.

وقد اسـتعمل علماء اللغة العربيّة الحكم النوعيّ التقويميّ (سـائغ وأسـوغ) بشـكل كبير للحكم على الاسـتعمالات اللغويّة ودرجة صـحتها ومقبوليتها وجودتها، والمقصـود بالاسـتعمالات اللغويّة هنا ما يرتبط بلهجة قوم عن قوم آخر، أو قبيلة عن قبيلة أخرى، أو ما يرتبط بتعدد الوجوه في لهجة القوم نفسـه، أو القبيلة نفسـها، والمعروف أنّ العرب قد اسـتعملت اللغة بمدلول اللهجة في أغلب الأحيان، وذلك مع وجود تفرعات ومستويات للغة الواحدة[٤].

---

[١] السخاوي، علم الدين (ت: ٦٤٣هـ)، (١٩٩٥م)، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، تقديم: الدكتور شاكر الفحام، ط٢، بيروت، دار صادر، ٤٩٧/١.

[٢] أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي (ت: ٧٣٢هـ)، (٢٠٠٠م)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، د.ط، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦/٢.

[٣] الأشموني، أبو الحسن (ت: ٩٠٠هـ)، (١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ترجمة: حسن حمد وإيميل يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٧٦/٤.

[٤] الخصائص، ٣٧٣/١.

ومن المواطن المتعلقة باللغة أو اللهجة التي حكم عليها علماء اللغة العربيّة بالحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) ما وجدته في شرح التسهيل لابن مالك، الذي استعمل هذا المصطلح (سائغ أو أسوغ) في تسعة مواطن، أحدها في باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحدًا، ونص قوله: "وأكثر النحويين لا يجيزون ضربته وضربني زيد ... إلا أنّ تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالح للحذف، وقلّ تقديم غيره"[1]، فكان الاحتكام هنا إلى ما ورد عن العرب من نصوص لغويّة مسموعة تجيز الاستعمالين: (ضربوني وضربت قومك، ولا ضربته وضربني زيد)، لكن الأقوى والأسوغ تقديم المرفوع لقلة النصوص اللغويّة المسموعة التي تجيز تقديم غيره.

ومن ذلك أيضًا قول صلاح الدين العلائي في كتابه (الفصول المفيدة في الواو المزيدة)، الذي ذكر فيه موطنًا واحدًا للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، هو قوله: "... لِأَن إِطْلَاق اللَّفْظ الْأَعَمّ وَإِرَادَة الْأَخَص كثير سَائِغ"[2]، وقد كان الحكم هنا نابعاً من كثرة الاستعمال والشيوع لهذه اللهجة أو اللغة عن غيرها.

ومن مظاهر هذا الحكم في اللهجات ما وجدته عند الشاطبي في قوله: "وقال الشلوبين: قياس لغة هذيل الفتح في نحو: دولة، ودولات، وصوفة، وصوفات، وكأنّه إنّما قال هذا لأنّه لم يسمعه نقلاً عن لغتهم، ولا شك أنّ القياس سائغ"[3]، وهنا نرى أنّ الحكم النوعيّ التقويميّ قد استند إلى القياس مع تجويز المخالفة.

ومن الاستعمالات اللغويّة ذات الطابع النّحوي للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) ما نلمحه عند أبي علي الفارسي في باب هذا باب معرفة ما كان شاذًا من كلامهم بكتابه (المسائل العسكريات في النحو العربي)، الذي ورد فيه الحكم النوعيّ التقويمي (سائغ وأسوغ) في أربعة مواطن، كان في اثنين منها بلفظ (أسوغ)، أحدهما قوله: "... والنصب على موطن (أنّ) ولفظها، ولم يذكر لنا غيره، ولو انشد منشد بالجر، لكان أسوغ"[4]، وقد جاء الحكم النوعيّ التقويميّ هنا بناء على أوجه إعرابية متعددة أسوغها الجر.

---

[1] ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، (١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، الجيزة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٧٢/٢.

[2] العلائي، صلاح الدين (ت: ٧٦١هـ)، (١٩٩٠م)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، عمّان، دار البشير، ص٩٥-٩٦.

[3] الشاطبي، أبو إسحق (ت: ٧٩٠هـ)، (٢٠٠٧م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، ط١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ٤٨٤/٦.

[4] المسائل العسكريات في النحو العربي، ص١٠١.

وما نجده عند ابن الخشـاب في الموطن الوحيد للحكم النوعيّ التقويميّ (سـائغ وأسـوغ) في كتابه (المرتجل في شرح الجمل)، وقد جاء هذا الموطن بلفظ (سائغ) في فصل ألفاظ سميت بها الأفعال، وذلك في قوله: "... وإن كان ذلك سائغاً في قولك: زيدًا خذًا وألزم لعدم تصرفها وخروجها بذلك عن سنن الأفعال التي قامت مقامها، إذ كان للأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها، وأجاز ذلك البغداديون، واحتجوا بظاهر مسـموعات حملها أهل البصـرة على التأويل"[١]، والمفاضـلة في هذا الحكم نابعة من ما تقتضـيه الرتبة ومراعات الترتيب في الجملة أو الاسـتعمال اللغويّ، وقد أباح النظام اللغويّ لمن أجاز التقديم الاحتجاج بما سـمع عن العرب في شـواهد مماثلة تم تأويلها في هذا الباب.

إنّ استعمال الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) مع مسألة الأصل والفرع في النّحو العربيّ يتمثل في موطن واحد من الموطنين اللذين استعمل فيهما السامرائي الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) بكتابه (معاني النحو)، وذلك في باب حروف الجر ونيابة هذه الحروف بعضـها عن بعض، إذ يقول: "... أو نظر إلى فرق بين اسـتعمال حرف دون آخر فإن هذا سـائغ دائر في بيئته"[٢]، وهنا نلحظ أنّ اسـتعمال حرف الجر لأكثر من معنى، أو الدلالة على معنى واحد بأكثر من حرف جر، موجود مستعمل في اللغة العربيّة، ويسوغ ذلك دوران هذا الأمر في البيئة التي يعيش فيها ابن اللغة، لكن الأولى هنا الأصـل، وهو اسـتعمال كل حرف من أحرف الجر للمعنى الذي وضـع له، فيمثل الخروج عن الأصل هنا درجة أقل من الأصل.

ويستعمل الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) للدلالة على الاعتماد على القياس في تعدد الأوجه الإعرابيّة في النّحو العربيّ، ومن ذلك ما وجدته عند عبد الله الجديع في باب المسـتثنى بإلّا (الاستثناء بغير إلّا) بكتابه (المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف)، وكان عنده موطن واحد ورد فيه الحكم النوعيّ التقويميّ (سـائغ وأسـوغ)، وذلك بلفظ (سـائغ)، جاء قوله: "أدواتٌ تُسـتَعمَلُ حروفاً وأفعالاً، فإنْ قدَّرتَها حروفاً جَرَرْتَ المسـتثنى بها، وإن قدَّرْتَها أفعالًا نَصَـبْتَه، وكلٌ ذلكَ سـائغٌ"[٣]، وهنا نلمح أنّه قد اعتمد على القياس في تعدد الأوجه الإعرابيّة دون المفاضـلة بين هذه الأوجه.

استعمل اللغويون العرب الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) بشكل كبير، وقد اطلقوا هذا الحكم عن معرفة دقيقة باستعمالات اللغة أو اللهجة، وستجد بعد البحث أنّ كثيراً من مظاهر هذا الحكم لا

---

[١] ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت: ٥٦٧هـ)، (١٩٧٢م)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، د.ط، دمشق، مكتبة مجمع اللغة العربيّة، ص٢٥٥.

[٢] معاني النحو، ٩/٣.

[٣] الجديع، عبد الله، (٢٠٠٧م)، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، ط٣، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ص١١٢-١١٣.

تتعلق بلغة معينة أو لهجة معينة فقط، وإنما هي لتجويز عدة استعمالات بحكم التنوّع، لكنها في النهاية تعطي الأفضليّة لاستعمال على آخر انطلاقاً من معايير الكثرة والشيوع والاتصال بالسماع والقياس والضرورة، وغيرها.

ومن ذلك ما نجده عند الأندلسي في (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، والذي أتى بثلاثة وثلاثين موطنًا تدل على استعماله لحكم (سائغ وأسوغ) للمفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة النحويّة، ومنها قوله عن (مَن) في باب الموصول: "... ووقوع "مَن" نكرة موصوفة سائغ فيها سواء كانت في موطن تسوغ فيه النكرة والمعرفة أم في موطن لا تسوغ فيه إلا النكرة"[١]، وهذا الاستعمال يعني الجواز والإباحة مع مشروعية الاستعمال.

ومن ذلك ما وجدته عند عبد القادر البغدادي في كتابه (شرح أبيات مغني اللبيب)، حيث قال في الباب الثاني: "فقلت له: ما موطن "تهيامي" من الإعراب؟ ... وهذا الفصل، والاعتراض الجاري مجرى التوكيد، كثير في الكلام، وإذا جاز الاعتراض بين الفعل والفاعل ...، كان الاعتراض بين اسم "إنّ" وخبرها أسوغ"[٢]، وقد كان الحكم هنا نابعًا من الكثرة والشيوع دون الالتفات إلى اللغة أو اللهجة، فكانت كثرة شواهد الاعتراض في كلام العرب مسوغًا لتفضيل الاعتراض بين اسم إنّ وخبرها، فأخذ الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) هنا طابعًا نحويًا، علماً بأنّ حكم (سائغ أو أسوغ) قد ورد في خمسة عشر موطناً في كتاب (شرح أبيات مغني اللبيب) للبغدادي.

ومن مظاهر استعمال علماء اللغة العربيّة للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) في الحكم على القراءات القرآنية ما وجدته عند ابن الحاجب في أماليه الذي استعمل فيه الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) في تسعة عشر موطناً، أحدها ما قاله في توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٣]: "ولو قيل :إنّ (لما) هذه هي لما الجازمة، حذف فعلها للدلالة عليه، لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما، وسافرت ولما، ونحوه، وهو سائغ فصيح"[٤]، وحذف فعل (لما) في اللغة العربيّة فصيح، فالسماع يسمح بذلك، وما ورد عن العرب يسمح بذلك، وبناءً عليه، أطلق ابن الحاجب الحكم النوعيّ التقويميّ المركب هنا.

ومن ذلك ما جاء عند ناظر الجيش في كتابه (شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، الذي استعمل فيه هذا الحكم في خمسة وثلاثين موطناً، كان أحدها في باب المفعول معه،

---

[١] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١١٧/٣.

[٢] شرح أبيات مغني اللبيب، ٢٠٦/٦.

[٣] سورة هود، الآية: ١١١.

[٤] ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين (ت: ٦٤٦هـ)، (١٩٨٩م)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، د.ط، الأردن، دار عمار، بيروت، دار الجيل، ١٦٦/١.

حيث يقول: "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُـرَكاءَكُمْ فقال: قد زعمتم أن واو (مع) لم تستعمل إلا حيث يسوغ العطف وعطف الشركاء على الأمر غير سائغ في مشهور اللغة، فكيف أجزتم أن تكون الواو هنا بمعنى (مع)؟ وأجاب عن ذلك بأنه قال: وإن امتنع عطف الشركاء على الأمر بالنظر إلى مشهور اللغة لم يمتنع عطفه على الضمير المرفوع في (أجمعوا)، ألا ترى أنّه لولا أنّ القراءة سنة متبعة لأمكن (وشركاؤكم) بالعطف على الضمير المرفوع لحصول الفصل بالمفعول"[١]، وقد كان الحكم هنا نابعاً من الاحتكام إلى مشهور اللغة والكثرة والشيوع.

ويجد المتتبع للأحكام النّوعيّة التقويميّة في كتب اللغة العربيّة مواطن كثيرة للحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، وقد تعددت هذه المواطن من منطلق أنّ علماء اللغة قد فاضلوا بين الاستعمالات اللغويّة بالبعد عن الحكم عليها بمقاييس الصواب والخطأ فقط، فاللغة تعطي مستخدميها متسعًا لقولبة استعمالاتهم لها في ظل ما نقل لهم من أحكام ومعايير تجعل بعضها فصيحاً، وبعضها الأخر صحيحًا، وقسمًا بليغًا، والقسم الآخر لحنًا، بمعنى أنّ لاستعمال اللغة مستويات يقررها العارفون في اللغة، وقد نالت هذه المسألة نصيباً من الدراسة والتحليل لدى الباحثين في اللغة[٢].

ونلمح بعد هذا العرض أنّ علماء اللغة قد اعتمدوا على عدد من الضوابط في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، وهي ضوابط مشتركة مع أحكام نوعيّة تقويميّة أخرى أصدرها العلماء للحكم على الاستعمالات اللغويّة، وقد دلني على ذلك الأحكام النّوعيّة التقويميّة المركبة من أحكام نوعيّة تقويميّة مختلفة، والتي قمت بمناقشة بعضها سابقًا.

إنّ من أهم الضوابط التي اعمد عليها علماء اللغة في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) ما يتعلق بمسألة الأصل والفرع، وقد لمسنا أنّ العلماء يجعلون الأصل لما انبنت عليه القضية أو المسألة اللغويّة، والفرع ما نشأ عنها وانبنى عليها، وقد كان هذا الضابط واضحاً في الكثير من المواطن التي قمت بعرضها لاستعمال الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، منها مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض[٣].

ومن ضوابط علماء اللغة في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) الشيوع وكثرة الاستعمال، وقد ورد هذا الضابط بشكل واسع عند علماء اللغة، ولعلهم في ذلك يؤكدون أهميّة هذه العلة النّحوية

---

[١] ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٧٨هـ)، (٢٠٠٧م)، شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، ط١، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٨٨/٤.

[٢] أبو الرب، محمد، (٢٠٠٧م)، "مقاييس الصواب والخطأ في اللغة من منظور لساني"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية الأميرة عالية، مج١٢، (ع١)، ص١٢٥-١٢٨.

[٣] معاني النحو، ٩/٣.

في الدرس اللغويّ، فعلة الشيوع وكثرة الاستعمال أساساً لقبول الاستعمالات اللغويّة، ومن ذلك مسألة تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحدًا[١]، ومسألة الترتيب على سبيل التعقيب أو التراخي[٢]. وقد أشرت سابقًا إلى احتكام الحكم بالسائغ إلى مرجعية السماع، ولعلّ هذا واحد من أظهر الضوابط التي استند إليها العلماء في أحكامهم.

ونجد ضابط الاعتداد باللهجات أو اللغات – وهي من مظاهر السماع – في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) حاضراً بشكل واضح عند علماء اللغة، فكثير من الاستعمالات اللغويّة أخذت صفة التسويغ والإجازة لأسباب لهجيّة أو لغويّة، ومن ذلك ما ذكره الشاطبي[٣].

إنّ مراعاة السماع والقياس في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) ضابط شائع عند علماء اللغة، فكثير من الاستعمالات اللغويّة التي حكم عليها علماء اللغة بالحكم النوعيّ التقويميّ كان المرجع فيها الاحتكام إلى السماع والقياس، ومن الأدلة على الاحتكام إلى السماع في إصدار الحكم النوعيّ التقويمي (سائغ وأسوغ) ما وجدناه في مسألة توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٤] بقول ابن الحاجب: "ولو قيل :إنّ (لمّا) هذه هي لمّا الجازمة، حذف فعلها للدلالة عليه، لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما، وسافرت ولما، ونحوه، وهو سائغ فصيح"[٥]، فحذف فعل (لمّا) في اللغة العربيّة فصيح؛ كون السماع يسمح بذلك، وما ورد عن العرب يسمح بذلك، أمّا الاحتكام إلى القياس فقد برز في قول ابن منظور: "والعُرْمانُ: المَزارِعُ، وَاحِدُهَا عَرِيمٌ وأَعْرَمُ، والأَولُ أَسْوَغُ فِي الْقِيَاسِ لأَن فُعْلاناً لَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ أَفْعَلُ إِلا صِفةً"[٦]، الذي تذهب الدلالة فيه إلى الأفضلية من ناحية القياس.

وقد يلجأ علماء اللغة إلى الاعتماد على ما تقتضيه الرتبة ومراعاة الترتيب في الجملة وهذا وجه من مراعاة القياس للحكم على الاستعمالات اللغويّة بالحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، وقد وجدت ذلك واضحًا عند ابن الخشاب في كتابه (المرتجل في شرح الجمل) بقوله: "وتقصر هذه الألفاظ

---

[١] شرح تسهيل الفوائد، ١٧٢/٢.

[٢] الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص٩٥-٩٦.

[٣] الشاطبي، أبو إسحق (ت: ٧٩٠هـ)، (٢٠٠٧م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، ط١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ٤٨٤/٦.

[٤] سورة هود، الآية: ١١١.

[٥] أمالي ابن الحاجب، ١٦٦/١.

[٦] لسان العرب، ٣٩٧/١٢، مادة (عرم).

المستعملة أسماءً للأفعال بأنّ معمولاتها – من الفضلات التي يسوغ مع الأفعال تقديمها – لا يجوز تقديمها معها عند البصريين ومن نحا نحوهم ...وإن كان ذلك سائغاً في قولك: زيداً خذاً وألزم لعدم تصرفها وخروجها بذلك عن سنن الأفعال التي قامت مقامها، ...وأجاز ذلك البغداديون، واحتجوا بظاهر مسموعات حملها أهل البصرة على التأويل"[١]، فالمفاضلة هنا نابعة من ما تقتضيه الرتبة ومراعاة الترتيب في الجملة أو الاستعمال اللغويّ، أو قد يلجأ العلماء إلى الاعتماد على المقابلة بين الشيوع وعدم وجود النظير في اللغة للحكم على بعض الاستعمالات اللغويّة بالحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، ومن الممكن أن نلمح ذلك عند علم الدين السخاوي المقرئ في باب الواو بكتابه (سفر السعادة وسفير الإفادة)[٢].

ويحتكم علماء اللغة أحيانًا إلى المعنى ووجه الكلام وتعدّد الأوجه الإعرابيّة في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ)، فالاستعمال اللغويّ يقبل ويستساغ؛ لأنّه جاء على المعنى أو وجه الكلام أو لتعدد أوجهه الإعرابية، ويدلّ على ذلك ما لمحناه عند أبي علي الفارسي في باب هذا باب معرفة ما كان شاذاً من كلامهم بكتابه (المسائل العسكريات في النحو العربي)[٣]، وكذلك ما لمحناه عند عبد الله الجديع في باب المستثنى بإلّا (الاستثناء بغير إلّا) بكتابه (المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف)[٤].

الخاتمة

بيّن البحث أنّ حكم السائغ والأسوغ من الأحكام النّوعيّة التقويميّة التي أطلقها علماء اللغة منذ نشأة البحث في اللغة للحكم على الاستعمالات اللغويّة التي تتمتع بقدر عالٍ من المقبولية والانسجام مع المعايير والضوابط اللغويّة التي وضعها العلماء بناء على أصول دراسة اللغة، كالسماع والقياس، وغيرها.

وتبيّن في البحث أنّ للاستعمالات اللغويّة في اللغة العربيّة مستويات، ودرجة قبول هذه الاستعمالات تختلف من لغويّ إلى آخر، ولهذا نجد الأحكام النّوعيّة التقويميّة قد جاءت لتعبر عن مستويات قبول الاستعمالات اللغويّة، ومنها حكم السائغ والأسوغ في اللغة العربيّة.

وخلص البحث إلى أنّ نشأة الأحكام النّوعيّة التقويميّة ترتبط بنشأة البحث في اللغة، وقد دلّ على ذلك ما وصل إلى الباحثين من أحكام نوعيّة تقويميّة ترتبط بالخليل وسيبويه، وربما قبلهما، لكن

---

[١] المرتجل في شرح الجمل، ص٢٥٥.

[٢] سفر السعادة وسفير الإفادة، ٤٩٧/١.

[٣] المسائل العسكريات في النحو العربي، ص١٠١.

[٤] المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، ص١١٢-١١٣.

سـيبويه هو من رسـخ المنهج المتعلق بإصـدار هذه الأحكام النّوعيّة التقويميّة بعد النظر في تعدد الأوجه والاستعمالات والاحتمالات، وقد ترسّخ الحكم النوعيّ التقويميّ (سائغ وأسوغ) في القرن الرابع الهجري.

وأظهر البحث أنّ صـور اسـتعمال الحكم النوعيّ التقويميّ السـائغ والأسـوغ تتنوع في الحكم على الاستعمالات اللغويّة في اللغة العربيّة، فبعضها مرتبط بالسماع، وبعضها بالقياس، وبعضها بالكثرة والشيوع، وبعضها باللغات أو اللهجات، وغيرها.

وتتنوع أشـكال ورود الحكم النوعيّ التقويميّ السـائغ والأسـوغ في اللغة العربيّة، فقد جاء هذا الحكم بصـورة اللفظ المفرد في أغلب الشـواهد، وصـورة اللفظ المركب مع أحكام نوعيّة تقويميّة أخرى، وهي هنا مرادفات لغويّة أو مصاحبات تفيد التأكيد والترسيخ.

إن ما يعارض الحكم النوعيّ التقويميّ السائغ والأسوغ في الشواهد التي ذكرها العلماء مرتبط بتركيب (غر سـائغ) أو تركيب (ولا سـائغ)، وقد اسـتعمل العلماء هذين التركيبين للدلالة على عدم مقبولية الاستعمال اللغوي لتعارضه مع المعايير والضوابط التي وضعوها لقبول الاستعمالات اللغويّة.

كشـف البحث أنّ في اسـتعمال علماء اللغة للحكم النوعيّ التقويميّ السـائغ والأسـوغ ضـوابط كثيرة تتعلق بالسماع والقياس، والكثرة والقلة، والأصل والفرع، وتعدّد الأوجه الإعرابية، وعدم وجود النظير، وغيرها، ونلمح أيضاً تفاوتاً بين العلماء في إطلاق هذا الحكم وشيوعه عندهم.

إنّ الباحث يرى ضـــرورة دراســـة منظومة الأحكام التقويميّة من حيث المفاهيم والمظاهر؛ للوقوف على دلالات المصـــطلحات التي اســـتعملت في هذا الباب، ومدى ترادفها في الدلالة، أو مدى اختصاص كلّ منها بضوابط ومعايير واستعمالات خاصة به.

المصادر والمراجع

المراجع العربيّة

الأشموني، أبو الحسن (ت: ٩٠٠هـ)، (١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ترجمة: حسن حمد وإيميل يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ)، (١٩٥٧م)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، ط١، دمشق، مطبعة الجامعة السورية.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، (٢٠٢٤م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: الدكتور حسن الهنداوي، ط١، دمشق، دار القلم.

الأنصاري، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دمشق، دار الفكر.

بابتي، عزيزة فوال، (١٩٩٢م)، المعجم المفصل في النحو العربي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ)، (د.ت)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط١، بيروت، دار المأمون للتراث.

البكاء، محمد كاظم، (١٩٨٩م)، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية".

الجديع، عبد الله، (٢٠٠٧م)، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، ط٣، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

الجرجاني، علي بن محمَّد السيد الشريف (ت: ٨١٦هـ)، (د.ت)، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمَّد صديق المنشاوي، د.ط، القاهرة، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.

الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلّام (ت: ٣٣٢هـ)، (د.ت)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط١، جدة، دار المدني.

ابن جني، أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ)، (١٩٩١)، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النجار، ط٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (١٩٥٤م)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، بيروت، دار إحياء التراث القديم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (٢٠٠٠م)، سر صناعة الاعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشاركه في التحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين (ت: ٦٤٦هـ)، (١٩٨٩م)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، د.ط، الأردن، دار عمار، بيروت، دار الجيل.

الحديثي، خديجة، (٢٠٠١م)، المدارس النحوية، ط٣، إربد، دار الأمل.

حسن، عبّاس، (د.ت)، النحو الوافي، ط١٥، مصر، دار المعارف.

الحميداوي، نزار، (٢٠١١م)، الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليليّة)، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة.

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت: ٥٦٧هـ)، (١٩٧٢م)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، د.ط، دمشق، مكتبة مجمع اللغة العربيّة.

أبو الرب، محمد، (٢٠٠٧م)، "مقاييس الصواب والخطأ في اللغة من منظور لساني"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية الأميرة عالية، مج١٢، (ع١).

الرياميّ، محمود، (٢٠١٧م)، المصطلحات التقييميّة في النظريّة النحويّة/ الأصول والمفاهيم والعلاقات، ط١، عمّان، دار كنوز المعرفة.

الزبيدي، محمّد مرتضى (ت: ١٢٠٥هـ)، (١٩٦٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، د.ط، الكويت، دار الهداية.

الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، (١٩٨٦م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط٥، بيروت، دار النفائس.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ)، (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال.

السخاوي، علم الدين (ت: ٦٤٣هـ)، (١٩٩٥م)، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، تقديم: الدكتور شاكر الفحام، ط٢، بيروت، دار صادر.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، (٢٠٠٦م)، الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية، مراجعة وتقديم: علاء الدين عطية، ط٢، دمشق، دار البيروتي.

السيوطي، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، (١٩٩٢م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

الشاطبي، أبو إسحق (ت: ٧٩٠هـ)، (٢٠٠٧م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، ط١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد (ت: ٣٣٢هـ)، (١٩٩٦م)، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ)، (١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، ط١، دمشق، دار الفكر.

العلائي، صلاح الدين (ت: ٧٦١هـ)، (١٩٩٠م)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، عمّان، دار البشير.

الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، (١٩٨٥م)، المسائل البصريات، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، القاهرة، مطبعة المدني.

الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، (١٩٨٧م)، المسائل الحلبيات، تحقيق: الدكتور حسن الهنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة.

الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، (١٩٩٠م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١، (د.ن).

الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، (٢٠٠٢م)، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، د.ط، عمّان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي (ت: ٧٣٢هـ)، (٢٠٠٠م)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، د.ط، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

الفقراء، سيف الدين، (٢٠١٥م)، "من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه (المقتضب)"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الشارقة، مج١٢، (ع٢).

الفيروزآبادي، مجد الدين محمَّد (ت: ٨١٧هـ)، (٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: ٦٧١هـ)، (١٩٦٤م)، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت: ١٠٩٤هـ)، (١٩٩٨م)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمَّد المصري، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.

اللبدي، محمد سمير نجيب، (١٩٨٥م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، عمّان، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، (١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، الجيزة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

المصاروة، جزاء، (٢٠١٥م)، "المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغويّ عند سيبويه"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية: الجامعة الأردنية، مج٤٢، (ع١).

المعري، أبو العلاء (ت: ٤٤٩هـ)، (١٩٩٢م)، رسالة الملائكة، تحقيق وشرح وضبط ومعارضة: محمد سليم الجندي، د.ط، بيروت، دار صادر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ)، (١٩٩٤م)، لسان العرب، ط٣، بيروت، دار صادر.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٧٨هـ)، (٢٠٠٧م)، شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، ط١، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

النجار، محمد عبد العزيز (ت: ١٣٩٧هـ)، (١٩٩٩م)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش (ت:٦٤٣هـ)، (٢٠٠١م)، شرح المفصَّل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إيميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة.

المراجع العربيّة بالحروف اللاتينية

al-Ushmūnī, Abū al-Ḥasan (t : 900h), (1998M), sharḥ al-Ushmans ʻalá Alfīyat Ibn Mālik, tarjamat : Ḥasan Ḥamad w'ymyl Yaʻqūb, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah

al-Anbārī, Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt (t : 577h), (1957m), al-ighrāb fī jadal al-iʻrāb wa-Lamʻ al-adillah fī uṣūl al-naḥw, taqdīm wa-taḥqīq : Saʻīd al-Afghānī, Ṭ1, Dimashq, Maṭbaʻat al-Jāmiʻah al-Sūrīyah.

al-Anbārī, Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt (t : 577h), (D. t), al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, taḥqīq wa-dirāsat : al-Duktūr Jawdah Mabrūk Muḥammad Mabrūk, murājaʻat : al-Duktūr Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb, Ṭ1, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī.

al-Andalusī, Abū Ḥayyān (t : 745h), (2024m), al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas′hīl, taḥqīq : al-Duktūr Ḥasan al-Hindāwī, Ṭ1, Dimashq, Dār al-Qalam.

al-Anṣārī, Ibn Hishām (t : 761h), (1985m), Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb, taḥqīq : D. Māzin al-Mubārak wa-Muḥammad ʻAlī Ḥamad Allāh, ṭ6, Dimashq, Dār al-Fikr.

Bābatī, ʻAzīzah Fawwāl, (1992m), al-Muʻjam al-Mufaṣṣal fī al-naḥw al-ʻArabī, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

al-Baghdādī, ʻAbd al-Qādir ibn ʻUmar (t : 1093h), (D. t), sharḥ abyāt Mughnī al-labīb, taḥqīq : ʻAbd al-ʻAzīz Rabāḥ wa-Aḥmad Yūsuf Daqqāq, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Maʼmūn lil-Turāth.

al-Bukāʼ, Muḥammad Kāẓim, (1989m), Manhaj Kitāb Sībawayh fī al-Taqwīm al-Naḥwī, Ṭ1, Baghdād, Dār al-Shuʼūn al-Thaqāfīyah al-ʻĀmmah "Āfāq ʻArabīyah".

al-Judayʻ, ʻAbd Allāh, (2007m), al-Minhāj al-Mukhtaṣar fī ʻAlamī al-naḥw wa-al-ṣarf, ṭ3, Bayrūt, Muʼassasat al-Rayyān lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

al-Jurjānī, ʻAlī ibn mḥmmad al-Sayyid al-Sharīf (t : 816h), (D. t), Muʻjam altʻryfāt, taḥqīq wa-dirāsat : mḥmmad Ṣiddīq al-Munshāwī, D. Ṭ, al-Qāhirah, Dār al-Faḍīlah lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Taṣdīr.

al-Jamḥī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn sllām (t : 332h), (D. t), Ṭabaqāt fuḥūl al-shuʻarāʼ, taḥqīq : Maḥmūd Muḥammad Shākir, Ṭ1, Jiddah, Dār al-madanī.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ (t : 392h), (1991), al-Khaṣāʼiṣ, taḥqīq : mḥmmad ʻAlī al-Najjār, ṭ3, al-Qāhirah, al-Hayʼah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʻUthmān (t : 392h), (1954m), al-Munṣif li-Ibn Jinnī, sharḥ Kitāb al-taṣrīf li-Abī ʻUthmān al-Māzinī, taḥqīq : Ibrāhīm Muṣṭafá wa-ʻAbd Allāh Amīn, Ṭ1, Bayrūt, Dār Iḥyāʼ al-Turāth al-qadīm.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʻUthmān (t : 392h), (2000M), Sirr ṣināʻat al-iʻrāb, taḥqīq : Muḥammad Ḥasan Muḥammad Ḥasan Ismāʻīl, wshārkh fī al-taḥqīq : Aḥmad Rushdī Shiḥātah ʻĀmir, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Ibn al-Ḥājib, Abū ʻAmr Jamāl al-Dīn (t : 646h), (1989m), Amālī Ibn al-Ḥājib, dirāsah wa-taḥqīq : al-Duktūr Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qadārah, D. Ṭ, al-Urdun, Dār ʻAmmār, Bayrūt, Dār al-Jīl.

al-Ḥadīthī, Khadījah, (2001M), al-Madāris al-naḥwīyah, ṭ3, Irbid, Dār al-Amal.

Ḥasan, ʻAbbās, (D. t), al-naḥw al-Wāfī, ṭ15, Miṣr, Dār al-Maʻārif.

al-Ḥamīdāwī, Nizār, (2011M), al-aḥkām altqwymyyh fī al-naḥw al-ʻArabī (dirāsah tḥlylyyh), Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub alʻlmyyh.

Ibn al-Khashshāb, Abū Muḥammad ʻAbd Allāh ibn Aḥmad (t : 567h), (1972m), almrtjl fī sharḥ al-Jamal, taḥqīq wa-dirāsat : ʻAlī Ḥaydar, D. Ṭ, Dimashq, Maktabat Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah.

Abū al-Rabb, Muḥammad, (2007m), "Maqāyīs al-ṣawāb wa-al-khaṭaʼ fī al-lughah min manẓūr lisānī", al-Majallah al-Urdunīyah lil-ʻUlūm al-taṭbīqīyah : Jāmiʻat al-Balqāʼ al-taṭbīqīyah / Kullīyat al-Amīrah ʻĀliyah, mj12, (ʻ1).

Alryāmī, Maḥmūd, (2017m), al-muṣṭalaḥāt altqyymyyh fī alnẓryyh alnḥwyyh / al-uṣūl wa-al-mafāhīm wa-al-ʻalāqāt, Ṭ1, ʻAmmān, Dār Kunūz al-Maʻrifah.

al-Zubaydī, Muḥammad Murtaḍá (t : 1205h), (1965m), Tāj al-ʻarūs min Jawāhir al-Qāmūs, D. Ṭ, al-Kuwayt, Dār al-Hidāyah.

al-Zajjājī, Abū al-Qāsim (t : 337h), (1986m), al-Īḍāḥ fī ʻIlal al-naḥw, taḥqīq : al-Duktūr Māzin al-Mubārak, ṭ5, Bayrūt, Dār al-Nafāʼis.

al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ʻAmr ibn Aḥmad (t : 538h), (1993M), al-Mufaṣṣal fī ṣanʻat al-iʻrāb, taḥqīq : al-Duktūr ʻAlī Bū Mulḥim, Ṭ1, Bayrūt, Maktabat al-Hilāl.

al-Sakhāwī, ʻilm al-Dīn (t : 643h), (1995m), Sifr al-Saʻādah wsfyr al-Ifādah, taḥqīq : al-Duktūr Muḥammad al-Dālī, taqdīm : al-Duktūr Shākir al-Faḥḥām, ṭ2, Bayrūt, Dār Ṣādir.

al-Sīrāfī, Abū Saʻīd al-Ḥasan ibn ʻAbd Allāh ibn al-Marzubān (t : 368h), (2008M), sharḥ Kitāb Sībawayh llsyrāfy, taḥqīq : Aḥmad Ḥasan Mahdalī wa-ʻAlī Sayyid ʻAlī, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn (t : 911h), (2006m), al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw, ḍabṭ wa-taʻlīq : ʻAbd al-Ḥakīm ʻAṭīyah, murājaʻat wa-taqdīm : ʻAlāʾ al-Dīn ʻAṭīyah, ṭ2, Dimashq, Dār al-Bayrūtī.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn (t : 911h), (1992m), Hamʻ al-hawāmiʻ fī sharḥ jamʻ al-jawāmiʻ, taḥqīq : ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī, D. Ṭ, al-Qāhirah, al-Maktabah al-Tawfīqīyah.

al-Shāṭibī, Abū Isḥāq (t : 790h), (2007m), al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (sharḥ Alfīyat Ibn Mālik), taḥqīq : al-Duktūr ʻAbd al-Majīd Qaṭāmish, Ṭ1, Makkah al-Mukarramah, Maʻhad al-Buḥūth al-ʻIlmīyah wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmiʻat Umm al-Qurá.

Abū al-ʻAbbās, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Wallād (t : 332h), (1996m), al-Intiṣār li-Sībawayh ʻalá al-Mibrad, dirāsah wa-taḥqīq : al-Duktūr Zuhayr ʻAbd al-Muḥsin Sulṭān, Ṭ1, Bayrūt, Muʼassasat al-Risālah.

al-ʻUkbarī, Abū al-Baqāʾ (t : 616h), (1995m), al-Lubāb fī ʻIlal al-bināʾ wa-al-iʻrāb, taḥqīq : al-Duktūr ʻAbd al-Ilāh al-Nabhān, Ṭ1, Dimashq, Dār al-Fikr.

al-ʻAlāʾī, Ṣalāḥ al-Dīn (t : 761h), (1990m), al-Fuṣūl al-mufīdah fī al-wāw al-mazīdah, taḥqīq : Ḥasan Mūsá al-shāʻir, Ṭ1, ʻAmmān, Dār al-Bashīr.

al-Fārisī, Abū ʻAlī (t : 377h), (1985m), al-masāʾil albṣryāt, taḥqīq : al-Duktūr Muḥammad al-Shāṭir Aḥmad Muḥammad Aḥmad, Ṭ1, al-Qāhirah, Maṭbaʻat al-madanī.

al-Fārisī, Abū ʻAlī (t : 377h), (1987m), al-masāʾil alḥlbyāt, taḥqīq : al-Duktūr Ḥasan al-Hindāwī, Ṭ1, Dimashq, Dār al-Qalam, Bayrūt, Dār al-Manārah.

al-Fārisī, Abū ʻAlī (t : 377h), (1990m), al-Taʻlīqah ʻalá Kitāb Sībawayh, taḥqīq wa-taʻlīq : al-Duktūr ʻAwaḍ ibn Ḥamad al-Qawzī, Ṭ1, (D. N).

al-Fārisī, Abū ʻAlī (t : 377h), (2002M), al-masāʾil alʻskryāt fī al-naḥw al-ʻArabī, taḥqīq : al-Duktūr ʻAlī Jābir al-Manṣūrī, D. Ṭ, ʻAmmān, al-Dār al-ʻIlmīyah al-Dawlīyah lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

Abū al-Fidāʾ, ʻImād al-Dīn Ismāʻīl ibn ʻAlī (t : 732h), (2000M), al-Kunnāsh fī Fannī al-naḥw wa-al-ṣarf, dirāsah wa-taḥqīq : al-Duktūr Riyāḍ ibn Ḥasan al-Khawwām, D. Ṭ, Bayrūt, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr.

al-Fuqarāʾ, Sayf al-Dīn, (2015m), "min maẓāhir al-ḥukm bālghlṭ ʻinda al-Mibrad fī kitābihi (al-Muqtaḍab)", Majallat Jāmiʻat al-Shāriqah lil-ʻUlūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimāʻīyah : Jāmiʻat al-Shāriqah, mj12, (ʻ2).

al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn mḥmmad (t : 817h), (2005m), al-Qāmūs al-muḥīṭ, taḥqīq : Maktab taḥqīq al-Turāth fī Muʼassasat al-Risālah, bi-ishrāf : Muḥammad Naʻīm alʻrqswsy, ṭ8, Bayrūt, Muʼassasat al-Risālah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

al-Qurṭubī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad (t : 671h), (1964m), tafsīr al-Qurṭubī (al-Jāmiʻ li-aḥkām al-Qurʾān), taḥqīq : Aḥmad al-Baraddūnī wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, ṭ2, al-Qāhirah, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.

al-Kaffawī, Abū al-Baqāʾ Ayyūb ibn Mūsá (t : 1094h), (1998M), al-Kullīyāt, Muʻjam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq allghwyyh, qābalahu ʻalá nuskhah khaṭṭīyah wa-aʻaddahu lil-Ṭabʻ wa-waḍaʻa fahārisahu : ʻAdnān Darwīsh wmḥmmad al-Miṣrī, ṭ2, Bayrūt, Muʼassasat al-Risālah.

al-Labadī, Muḥammad Samīr Najīb, (1985m), Muʻjam al-muṣṭalaḥāt al-naḥwīyah wa-al-ṣarfīyah, Ṭ1, ʻAmmān, Muʼassasat al-Risālah, Dār al-Furqān.

Ibn Mālik, Abū ʻAbd Allāh Jamāl al-Dīn (t : 672h), (1990m), sharḥ Tas′hīl al-Fawāʾid, taḥqīq : al-Duktūr ʻAbd al-Raḥmān al-Sayyid wa-al-Duktūr Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Ṭ1, al-Jīzah, Hajar lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Iʻlān.

al-Maṣārwah, Jazā’, (2015m), "al-mustawá al-Thānī min mustawayāt al-isti‘māl allghwī ‘inda Sībawayh", Majallat Dirāsāt, al-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā‘īyah : al-Jāmi‘ah al-Urdunīyah, mj42, (‘1).

al-Ma‘arrī, Abū al-‘Alā’ (t : 449h), (1992m), Risālat al-Malā’ikah, taḥqīq wa-sharḥ wa-ḍabaṭa wa-mu‘āraḍah : Muḥammad Salīm al-Jundī, D. Ṭ, Bayrūt, Dār Ṣādir.

Ibn manẓūr, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram (t : 711h), (1994m), Lisān al-‘Arab, ṭ3, Bayrūt, Dār Ṣādir.

Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad (t : 778h), (2007m), sharḥ al-Tas′hīl al-musammá btmhyd al-qawā‘id bi-sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id, dirāsah wa-taḥqīq : al-Ustādh al-Duktūr ‘Alī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, Ṭ1, al-Qāhirah, Dār al-Salām lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-Tarjamah.

al-Najjār, Muḥammad ‘Abd al-‘Azīz (t : 1397h), (1999M), Ḍiyā’ al-sālik ilá Awḍaḥ al-masālik, Ṭ1, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah.

Ibn Ya‘īsh, Muwaffaq al-Dīn Abī al-Baqā’ Ya‘īsh (t : 643h), (2001M), sharḥ almfṣṣal lil-Zamakhsharī, qaddama la-hu wa-waḍa‘a hawāmishahu wa-fahārisahu : al-Duktūr iymyl Badī‘ Ya‘qūb, Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al‘lmyyh.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٤٤)، ص ص: ٣٤٣ – ٣٧١، (٢٠٢٥م)
DOI: 10.64064/1658-4295.1048

The Terms "Sā'igh" and "Aswa'gh" Concept and Usage in Linguistic Studies

Dr. Tayel Mohammed Ahmed Al-Sarayreh
Phd in Linguistic Studies, Presidency Department
Mutah University, AL-Karak, Jordan
tmas_81@yahoo.com
tayel.sarayreh1@gmail.com

Abstract
This research examines the terms Sā'igh (acceptable) and Aswagh (more acceptable) in the Arabic language. Despite the frequent use of these terms in evaluative grammatical judgments within linguistic studies, they have not received a thorough study to clarify their concepts and dimensions in Arabic. Therefore, this research aims to explain the terms both linguistically and terminologically and seeks to uncover the ways in which they are used in the Arabic language and the rules governing this usage.
The significance of this research stems from its discussion of a common issue in evaluative grammatical judgments, which has not been sufficiently explored. It highlights the manifestations and criteria for issuing such judgments according to linguists, as well as the terms synonymous with these concepts in their usage. The study also reveals the guidelines for using these terms and their connection to standard or stylistic judgments in linguistic studies.
The aim of the research is to clarify the meaning of these terms and investigate the aspects of their usage, revealing the linguistic issues subjected to their authority. It also aims to understand scholars' guidelines and criteria for applying these judgments and to clarify their relationship to other related evaluative judgments in linguistic studies.
The research adopts a descriptive-analytical approach by tracing the manifestations of the usage of these terms, classifying them into relevant issues, and analyzing them through the examination of scholars' opinions on matters judged as Sā'igh or Aswagh.
Keywords: Judgment, Sā'igh, Aswagh, evaluative, grammatical.